في حوار مع مستشار البنك المركزي

ماذا عن تأثر احتياطاتنا النقدية بخفض قيمة الدولار؟

د.مظهر محمد صالح

محمد شريف أبو ميسم

تردد في الأوساط الاقتصادية ما جاء على لسان مقرر اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب –ان البنك المركزي تسبب في خسارة مايقارب الأربعة مليارات دولار من مجموع مبالغ الاحتياطي النقدي، جراء عدم استبدال الدولار الأمريكي بالذهب أو بعملات عالمية أخرى، حيث تعرض الدولار الى سلسلة من الانخفاضات في قيمته السعرية أمام العملات العالمية الأخرى في نفس الوقت الذي شهدت فيه أسواق النفط سلسلة من الارتفاعات في أسعار النفط، التي ربما كان الانخفاض في قيمة الدولار واحداً من اسبابها.. فما مدى صحة ماتردد حول هذا الموضوع؟ وما علاقة النفط بارتباط الاقتصاد العراقي في منطقة الدولار؟ ومن ثم ما تأثير هذا الانخفاض في الاقتصاد الكلي في العراق؟ وهل لقرار مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣ المتعلق بصندوق تنمية العراق دور في هذا الموضوع؟.. الأستاذ الدكتور مظهر محمد صالح الخبير الاقتصادي المعروف والمستشار في البنك المركزي أجابنا على هذه الأسئلة وأسئلة أخرى تتعلق بالسياسة النقدية التي ينتهجها البنك المركزي في اطار هذا اللقاء:

❖ ماتعليقكم على ما أشيع بخصوص الخسارة التي تسبب بها البنك المركزي؟

– ما قيل يفتقر الى قاعدة تحليل اقتصادية، وتقييم ما يدور من اختلال في الاقتصاد العالمي في الظرف الحالي.. فمن المعلوم للقاصي والداني ان سوق النفط هي سوق دولارية النشأة، لاسباب تاريخية حيث ان سوق النفط هي سوق أنشئت في الولايات المتحدة عندما كان العالم ينتج في مرحلة مابين الحربين العالميتين قرابة خمسة ملايين برميل نفط يوميا، كان انتاج الولايات المتحدة وحدها آنذاك، ثلاثة ملايين برميل يوميا، وعلى هذا الأساس كانت نشأة سوق النفط ويتم تقييم عملياتها التجارية وعوائدها عبر دولار الولايات المتحدة الأمريكية، ولما كان النفط يساهم بنسبة تزيد على ٧٠٪ في مكونات الناتج المحلي الاجمالي للعراق وتمثل عوائد النفط نسبة تقرب من ٩٩٪ من اجمالي الصادرات العراقية، يعد العراق ضمن منطقة الدولار بسبب طبيعة اقتصاده الريعية، اضافة الى ان التعاملات التجارية ولاسيما استيراداته، لم تخرج بعيدا عن منطقة التعاون مع الدولار، وبهذا فان وزن الدولار في تعاملات السوق التجارية الخارجية يزيد على ٨٥٪ أو أكثر من ذلك، وقدر تعلق الأمر باحتياطيات البنك المركزي العراقي فان هذه الاحتياطيات ناجمة عن هيمنة عوائد العراق النفطية بعملة الولايات المتحدة الأمريكية، وعند الرجوع الى تقييم هذه الاحتياطيات، نجد ان ما تعرض اليه الدولار من انخفاض مقابل عملات رئيسية أخرى تمثل مناطق تجارية ما زالت هامشية للعراق بالرغم من أهميتها، مما يعني ان الآثار السعرية المباشرة وغير المباشرة على ميزان المدفوعات العراقي لم تحدث أي أثر ملموس على مجريات الاقتصاد الكلي في العراق، بل على العكس فقد ازدادت احتياطيات العراق خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من صافي احتياطيات أجنبية بحدود ١٩ مليار دولار على مايزيد عن ٢٢ مليار دولار..

❖ ألم يكن ذلك جراء ارتفاع أسعار النفط؟

– ان الرابطة القوية بين أسعار النفط وقيمة الدولار في الوضع الاقتصادي الدولي الحالية، مترابطة مما يعني ان الارتفاعات الحاصلة في أسعار النفط تمثل تعويضا مباشرا لأي انخفاض في قيمة الدولار، وهذا تفرد لم تعرفه السلع الأخرى في التجارة العالمية، الا السلعة النفطية في الوقت الحاضر..

❖ ولكن تنوع الاحتياطات من السياسات المطلوبة لتفادي الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف العملات

– نعم.. وهذا مبدأ معروف تلجأ اليه السياسات النقدية لتفادي مثل هذه التقلبات، حيث يعتمد التنويع الجغرافي والتنويع في العملات مبدأ تحييد المخاطر عن محفظة الموجودات الأجنبية للبنوك المركزية، وان هذه السياسة ليست غائبة عن صانعي السياسة النقدية في البنك المركزي العراقي، وتعد تقليدا أساسيا لسياسة الاستثمارات يتولاها البنك المركزي العراقي ويعمل على تحقيقها شريطة توفر الحرية الاقتصادية والقانونية الدولية..

❖ وما المشكلة بخصوص ذلك؟

– المشكلة الرئيسية التي تواجه العراق، هي ان أرصدته وعوائد نفطه محكومة بقرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ لسنة ٢٠٠٣ الذي أنشأ حساب عوائد النفط المسمى بصندوق تنمية العراق حيث تودع فيه عوائد العراق النفطية كافه، ويتم استقطاع ٥٪ لأغراض التعويضات مباشرة، ويتولى البنك المركزي ادارة هذا الحساب DFIونود أن نؤكد في هذا الخصوص ان الضمانات الوحيدة المتوفرة لحماية أموال جمهورية العراق بما فيها وزارة المالية والكيانات المنتمية اليها واحتياطيات البنك المركزي العراقي الدولية، كلها مودعة في هذا الصندوق وتلقى الحماية الدولية من الملاحقات القانونية الناشئة عن ديون العراق الخارجية والتي يوفرها قرار مجلس الأمن ١٤٨٣ المذكور آنفا، والأمر الرئاسي الذي أصدره البيت الأبيض لحماية ودائع البنك المركزي العراقي في المصارف الأمريكية حصرا، باعتبار ان البنك المركزي العراقي هو المؤتمن على أموال جمهورية العراق المودعة في أراضي الولايات المتحدة الأمريكية.. ازاء هذه المشكلة القانونية الدولية وبالرغم من تعقيداتها، سعى البنك المركزي العراقي وباصرار كبير على تنويع احتياطاته بالبحث عن أي وسيلة ممكنة بعد أن امتنع الاتحاد الأوروبي الممثل بالبنك المركزي الأوروبي عن توفير الحماية للودائع العراقية ضمن التنوع المناطقي المطلوب وكذلك امتنع بنك انكلترا عن قبول ودائع عراقية يمكن ان يوفر الحماية لها من الملاحقات القضائية المتعلقة بمشكلة مديونية العراق، ولم يجد العراق من سبيل للتنويع الا لدى مؤسسة دولية واحدة، الا وهي (بنك التسويات الدولية) في بازل وبعد هذا البنك بمثابة بنك البنوك المركزية والذي يستطيع توفير الحماية القانونية بموجب الحصانات الدولية المتوفرة لديه..

❖ وهل هنالك مشكلة تتعلق بسياسات هذه المؤسسة فيما يتعلق بالتنويع؟

– المشكلة مع هذه المؤسسة المرموقة تتطلب سياسات واتفاقات طويلة الأجل لاجراء التنويع، بما يتفق وسياسة بنك التسويات الاستثمارية، آخذين بالاعتبار شكل الاستثمار وعملية الاستثمار وتواريخ الاستحقاق على أدوات الاستثمار، وتقييم المخاطر والعوائد على تلك الأدوات، وان البنك المركزي العراقي لديه اتفاقية وحوار واسع مع هذه المؤسسة بغية التنويع لأغراض الأمد البعيد، وليس لأغراض طارئة تفرضها الاختلالات الدولية الحالية والسعي وراء قطاعات غير معروفة التأثير ولا تعني شيئاً للسياسات التي يمارسها البنك المركزي العراقي بكل حكمة وتأن وثقة في هذا الجانب.. وينبغي أن نأخذ بنظر الاعتبار ان تراكم الاحتياطات الصافية– من أقل من (٤) مليارات دولار الى (٢٠) مليار دولار– قد حصلت في غضون سنة واحدة بسبب التطورات الايجابية والسريعة الحاصلة في سوق النفط..

في الهم الاقتصادي

سوقنا المالية وفشلها بين أسواق المنطقة

حسام السامرك

اتصلت بي سيدة من دبي مسؤولة عن التوجهات الاقتصادية في أشهر الفضائيات العاملة في المنطقة،وتعنى تلك الفضائية في احدى أهم فتراتها بأسواق المال وتداولاتها بل تفرد مساحة زمنية مباشرة لنقل تداولات تلك الأسواق وتطورات أدائها كل على حدة،وكان حديثنا الهاتفي المطوّل يدور حول أداء الشركات في العراق وآليات تطوره بما يفعل الأداء الاقتصادي،ممّا حملني –كجزء من طموحي لابراز تداولات البورصة العراقية نظرا لانكماش نشاطها البائن– لأن اسألها عن امكانية تسليط الضوء على جلسات سوق العراق للأوراق المالية فكان ردها المباغت والتلقائي:وهل تحسبون أن ما يجري في هذا الباب سوقا للأوراق المالية؟ممّا أثار في الأسى لما سبق أن حثثنا القائمين على السوق البائس لاعادة النظر بما يتمّ فيه من ممارسات بات يتناقلها القاصي والداني في العراق والمنطقة عموما بتندر(وترفّع) حين غزا المضاربون والباحثون عن الاثراء بكل وسيلة تلك الحلبة ليفرضوا طقوسا من التداولات لاتلتقي ولاتستجيب لأبسط سبل الشفافية وما تمارسه أسواق المنطقة والعالم من آليات وثوابت تضمن السلامة وتستجيب لقواعد الأمان،وكأن ادارة سوقنا تؤدي دورها خارج كوكبنا الأرضي. بل ان الجهات الرقابية المتفرغة لتلك المهمة والمتمثلة بهيئة الأوراق المالية ليس لها أي حضور أو متابعة للتجاوزات المتواصلة بدليل لم تجر أية مساءلة مهما كانت في الوقت الذي باتت آليات الخلل والتجاوزات (على قفا من يشيل) فضلا عن الخلل الحاصل في القانون المعتمد والذي انتهت فترته أصلا لكن (مجلس محافظي السوق) منح نفسه ما طاب له من التمديد والتشبث بالمكاسب المشروعة منها وغير المشروعة.

> انا مع ادارة السوق تماما بأن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة لابدّ من أن تنعكس على أداء السوق وتحدّ من فاعليته،بل تلحق الضرر بتداولاته،لكننا نعرف أيضا أن ثمة اجراءات احترازية ووقائية وحتى علاجية لمعالجة الموقف المتردي

انا مع ادارة السوق تماما بأن الأزمة الاقتصادية المتفاقمة لابدّ من أن تنعكس على أداء السوق وتحدّ من فاعليته،بل تلحق الضرر بتداولاته،لكننا نعرف أيضا أن ثمة اجراءات احترازية ووقائية وحتى علاجية لمعالجة الموقف المتردي وتخفف من أضراره،نعم لايمكن أن تلغي تداعيات الوضع الاقتصادي السلبية لكنها في الأقلّ تخفف من آثارها،في حين أنّ ما سعت اليه تلك الادارة هو الغلوّ في اجراءاتها العشوائية التي فاقمت الضرر الى حال وصلت فيه خسائر الأسهم ما زاد على ٩٥ بالمئة من اسعارها السوقية بل انخفضت غالبية الأسهم عن اسعارها الأسمية وبيعت بصفقات بائسة ليصل بعضها الى ثلاثمئة وخمسين الى اربعمئة فلس للسهم لتلحق أفدح ضرر بمصالح المستثمرين وثروتنا الوطنية عموما، في حين لم يتجسد السماح للمستثمرين الأجانب باقتناء أسهم عراقيةالاّ بالمزيد من التدهور في أسعار الأسهم لتخوف مشاركة هؤلاء بتداولات أدركوامسبقا أنها تفتقر للشفافية والأداءالمعتمد على الثوابت والسياقات الدولية الآمنة.أما ما تم تنفيذه من صفقات باسم الاستثمار الأجنبي فلا يعدو أن يكون فقاعات اعلامية تم الترويج لها لأغراض دعائية ليس الاّ، بدليل أنّ بعضها لم تتعدّ أثمانها مليونا أو أكثر قليلا من الدنانير،ترى هل كان الاستثمار الأجنبي الذي روّجوا له بهذا الحجم البائس؟

البدري: أوبك مُستعدة لزيادة الانتاج اذا تطلب الأمر

فيينا / وكالات

قال الامين العام لاوبك عبد الله البدري أمس ان اوبك سترفع انتاج النفط اذا تطلب الامر في اجتماعيها المقبلين في شباط واذار ولكن الامدادات العالمية كافية في الوقت الحالي والمضاربين هم أكبر عامل يحرك الاسعار.

وقال البدري في مقابلة في مقر اوبك في فيينا "نحن واثقون أن هناك امدادات كافية في السوق."

واضاف "لن يتردد الوزراء في زيادة الانتاج (اذا نشأت الحاجة لذلك)."

وتجتمع اوبك في الاول من شباط والخامس من آذار

تخصيص ٢٢ مليار دينار للشركة العامة لصناعة الأدوية في سامراء بموازنة ٢٠٠٨

بغداد / المدى

قالت وزارة الصناعة والمعادن، الأحد، إنها خصصت ضمن خطتها الاستثمارية لعام ٢٠٠٨ (٢٢) مليار دينار للشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء وهي إحدى تشكيلات الوزارة.

وقال بيان للمكتب الإعلامي للوزارة الأحد، أن الوزارة " وبغية تطوير الخط الإنتاجي الحالي للشركة وإضافة خطوط إنتاجية جديدة لها خصصت ضمن خطتها الاستثمارية لعام ٢٠٠٨، (٢٢) مليار دينار للشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء."

ونقل البيان عن مصدر مسؤول في دائرة الاستثمارات قوله "إن التخصيص الاستثماري الجديد سيسهم في رفع الطاقة الإنتاجية للمصانع التابعة للشركة وهي، مصنع سامراء للأدوية ومصنع بغداد للغازات ومصنع بابل للمحاقن الطبية ".

وبين المصدر أن الشركة تنتج حاليا إلى جانب الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى نحو ٣٥٪ من الحاجة المحلية للأدوية.

يشار إلى أن الشركة وضمن التوسعات التخطيطية المستقبلية تسعى إلى استحداث مبنى جديد لإنتاج الشراب والقطرات والمضادات الحياتية يحمل اسم (ابن سينا).

وذكر البيان أن الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في سامراء تنتج العديد من أنواع الأدوية والمضادات الحياتية المختلفة، كما أنجزت في وقت سابق مشاريع منها تأهيل السيطرة النوعية وتأهيل خط إنتاج قطرات العيون.

السامرائي: مليار و٥٠٠ مليون دولار زيادة على ميزانية ٢٠٠٨

بغداد/ وكالات

قال النائب إياد السامرائي رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي، في تصريحات صحفية أمس الاثنين، انه جرى يوم أمس الأول الأحد تعديل جديد من الحكومة العراقية على موازنة عام ٢٠٠٨، حيث حصلت فيها زيادة مالية قدرها مليار وخمسمائة مليون دولار، وذلك لسن قانون الخدمة الجديد ودعم مفردات البطاقة التموينية،

كما أن مبلغ ٣٠٠ مليار دينار عراقي سيكون لصالح ميزانية إقليم كردستان.

وأضاف السامرائي في تصريح خاص لموقعنا" إن وزير المالية أوعز بأن هناك أيضاً ميزانية تكميلية لهذه الموازنة".

مؤشرات

ترويج

قال،مكتب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي ان الشركات الفرنسية من المتوقع ان تفوز بعقود قيمتها مليارات اليورو بموجب أربعة اتفاقات وقعت مع السعودية.

وقال متحدث باسم مكتب ساركوزي خلال زيارة يقوم بها الرئيس الفرنسي للسعودية ان الاتفاقات تغطي قطاعات النفط والغاز والتعدين فضلا عن التعاون في الشؤون السياسية والتعليمية.

ووصل ساركوزي يرافقه العديد من الوزراء ومسؤولي الشركات الى الرياض في وقت سابق يوم الأحد في مستهل جولة تستمر ثلاثة أيام في منطقة الخليج يزور خلالها قطر والامارات العربية المتحدة.

وقال مسؤولون يرافقون ساركوزي ان المشروعات النابعة من الاتفاقات يمكن ان تفيد شركات مثل الستوم وبويج وفينسي وفيوليا واكور وكارفور وتال ويوروكوبتر وداسو للطيران.

واضافوا ان الزيارة يمكن ان تؤدي الى عقود في مجال النقل تصل قيمتها الى عشرة مليارت يورو أغلبها تخص قطارات عالية السرعة وعقود في مجال الطيران تصل قيمتها الى ١,٥ مليار يورو وطلبيات لمشاريع المياه والكهرباء تصل قيمتها الى ستة مليارات يورو.

استحواذ

قال بنك يونيكورن الاستثماري ومقره البحرين يوم الاحد انه اشترى ٨٠ في المئة من شركة الالكترونيات الأمريكية فيكترون مقابل ٧٠ مليون دولار.

وقال بنك الاستثمار الاسلامي انه سيعمل مع فيكترون لدعم توسعها بالخارج مما يفتح افاقاً كبيرة للاستثمارات العربية في المشروعات الدولية. واضاف ان الشركة ومقرها كاليفورنيا تصنع الالكترونيات لقطاعات الاتصالات والسيارات والصناعات الطبية وغيرها.

والاستحواذ هو الثاني لبنك يونيكورن في الولايات المتحدة خلال شهرين. وفي كانون الاول اشترى البنك ٧٥ في المئة من شركة اوبن سليكون لانتاج رقائق الكمبيوتر ليؤكد جدارة الرساميل العربية والخليجية على وجه الخصوص.

امتياز

قالت شركة بتروجاس العمانية يوم الاحد انها اشترت حصة نسبتها ٣٠ في المئة في منطقة امتياز للتنقيب عن النفط في مصر من شركة أويل سيرش ليمتد التي يجري تداول اسهمها في استراليا في إطار خططها للتوسع في شمال أفريقيا.

وفي بيان قالت شركة بتروجاس انها وقعت اتفاقا الاسبوع الماضي لامتلاك حصة في المنطقة (ألف) مع شركة أويل سيرش صاحبة منطقة الامتياز في اتفاق يشمل امتيازين للتنقيب عن النفط واربعة تراخيص تطوير على طول الساحل الغربي لخليج السويس.

وقال البيان دون أن يذكر التفاصيل المالية للاتفاق ان بتروجاس تعتبر الصفقة خطوة استراتيجية نحو اقامة مشاريع تنقيب وانتاج في مصر وشمال أفريقيا وفرصة للدخول في شراكة مع أويل سيرش في هذا المشروع وربما مشاريع أخرى.

خطط

مع تزايد القلق من تفاقم الاوضاع الاقتصادية في الولايات المتحدة اقترح باراك اوباما الذي يسعى لنيل ترشيح الحزب الديمقراطي للرئاسة الامريكية يوم الاحد خطة لتحفيز الاقتصاد قيمتها ٧٥ مليار دولار تتضمن خصما من ضرائب العمال واعتمادات تكميلية لمعاشات التقاعد لمرة واحدة ومساعدة أصحاب المنازل المعرضين لنزع الملكية.

وتتضمن الخطة خصما ضريبيا قدره ٢٥٠ دولارا على الفور للعمال قد يصل الى مثليه اذا تفاقمت الاوضاع الاقتصادية واعتمادا تكميليا قدره ٢٥٠ دولارا بضاف مرة واحدة لمدفوعات التأمينات الاجتماعية وصندوقا قيمته عشرة مليارات دولار لمساعدة اصحاب المنازل المعرضين لاحتمال نزع الملكية وصندوقا قيمته عشرة مليارات دولار لدعم الولايات التي تواجه عجزا في الميزانية في ظل انخفاض عائدات الضرائب.

وقال اوباما في بيان "نحن بحاجة الى هذا الخفض للضرائب على الطبقة المتوسطة الآن أكثر من أي وقت مضى... لا بعد خمسة أشهر من الآن او خمسة اسابيع من الآن بل الآن... انا اعلن خطة لتحفيز الاقتصاد من خلال وضع اموال في جيوب من هم اكثر حاجة اليها وسينفقونها سريعا."

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٢٢٥	١٢٣٥
اليورو	١٦٥٠	١٦٧٠
الجنيه الاسترليني	٢٣٥٠	٢٣٧٥
الدينار الاردني	١٩٥٠	١٩٦٠
الدرهم الاماراتي	٣٧٠	٣٨٠
الريال السعودي	٣٢٠	٣٣٠
الليرة السورية	٢٢	٢٣

سوق الذهب والفضة

المعدن	سعر البيع	سعر الشراء
ذهب عيار ٢٤	١٤٠,٠٠٠	١٣٥,٠٠٠
ذهب عيار ٢١	١٣٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠
ذهب عيار ١٨	١١٥,٠٠٠	١١٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٤	٧٥,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
ذهب عيار ١٢	٥٤,٠٠٠	٤٩,٠٠٠
الفضة	١٧٥٠	١٥٠٠